• ملاحظات حول الوضع السياسي والاقتصادي في المغرب

• عناصر أولية لخطة جديدة في العمل الثوري

1) ملاحظات حول وضعية حزبنا

لنبدأ أولا بطرح بعض البديهيات الأولية: ان الحركة التقدمية المغربية، وعلى رأسها منظمتنا السياسية، توجد في مأزق حقيقي. فاذا كانت هذه الحركة قد تمكنت من طرح بعض الشعارات السليمة، وتعميم بعض المطالب ذات الطابع الشعبي، فانها لم تستطع حتى الآن صياغة خطة عملية واضحة ناجحة، أي قادرة على تعبئة الجماهير بفعالية حول هذه الشعارات والمطالب. وأية محاولة جدية لوضع خطة واقعية للعمل، لابد أن تبدأ بنقد موضوعي حازم لأخطائنا. ولكن ينبغي ان يفهم بوضوح ان النقد ليس مقصودا لذاته، وانما هو وسيلة لتجاوز النقائص، والوصول الى فهم سليم للمهمات التاريخية المطروحة على عاتقنا. واذا كان المجال لا يتسع هنا لتقديم دراسة شاملة ودقيقة عن تاريخ حركتنا، فاننا سنحاول ان نلم الماما سريعا بالمعالم الرئيسية لتجربتنا، لنستخلص بعد ذلك الى استخلاص جملة من العناصر الاساسية لعملنا في المستقبل.

ان أحد المصادر الرئيسية للصعوبات المتتالية التي واجهناها، نابع من نشأة منظمتنا نفسها. فقد نشأت منظمتنا، كرد فعل على محاولات القمع، تجميع شعار الوحدة الوطنية من جهة، وتسلط القيادة الجبنية لحزب الاستقلال على الحركة الوطنية

من جهة أخرى. ومن ثم وجدنا أنفسنا، نطرح منذ البداية شعار: الحزبية بعد اليوم. ولا بد أن نعترف، أن ذلك الشعار لقي في البداية حماسا ساقويا لدى الجماهير لأن "الحزبية" عندهم كانت مرتبطة بحزب الاستقلال. ثم إن هذا المنطلق، فتح كل أبواب منظمتنا الوليدة لعناصر متنافرة، كان القاسم المشترك بين أفرادها هو عداؤهم المتراوح بين الشدة واللين للحزب القديم دون أن يكون لديهم إطلاقا أي فهم مشترك للمستقبل وطريقة مواجهته وإعداده. هذا بصورة عامة.

ومن جهة أخرى، فإن بعض العناصر والشخصيات دخلت إلى منظمتنا على أساس أنها معبر للوظائف والمسؤوليات في نطاق الوضع القائم. وهذه العناصر تتكون من [illegible] نوع من الناس كان يعتبر التنظيم السياسي، بمثابة [illegible] من التمرين، أو المتاجرة، أو التشويش، ينتهي في آخر المطاف بالالتحاق بأحد الوظائف الوزارية أو الإدارية القارة، كثمن للتخلي عن "النضال". ومن هذه الزاوية، لا بد لنا من الاعتراف، بأن منظمتنا لعبت في فترة سابقة، دور "بورصة شغل" للنظام. لكن هذه الظاهرة، لا ينبغي أن توضع في حساب هذه العناصر بل يتحتم إرجاعها إلى مصدرها الأصلي: أي إلى النشأة الخاصة لنواة تنظيمنا.

هناك سبب آخر، من أسباب التخبط الذي طبع عملنا في السنوات الأخيرة، في الميدان النقابي، يتصل مباشرة بالمصدر الأول لأصل الذكر. ولسنا نريد هنا الخوض في المسائل النظرية المتصلة بدور الطبقة العاملة الحزبية

في تاريخنا الحديث، وانما يعنينا هنا أن نتعرف للعلاقة التنظيمية التي نشأت منذ البداية، بين المنظمة السياسية، والهيآت النقابية. ولقد كانت المنظمة النقابية، احدى القوى الأساسية التي ساهمت في تكوين الحركة التقدمية المغربية، وبلورة أهدافها، واعطائها بعض ملامحها الرئيسية. لكن الخطأ الرئيسي، الذي تولدت عنه صعوبات تالية مازلنا نواجه مخلفاتها حتى اليوم، هو أن هذه المساهمة، لم تصل قط الى درجة الاندماج العضوي بين الجناح السياسي، والجناح النقابي في حركتنا. ويجب أن نتحدث هنا بمنتهى الصراحة، مع التأكيد على أن اثارتنا لهذه النقطة ليس القصد منه اطلاقا نقد شخصي، بل الهدف منه هو وضع أيدينا على مواطن الضعف وأسباب التغلب عليه. لقد أخطأنا حينما اعتبرنا انتماء القيادة النقابية كافيا لضمان تلاحم نضال الطبقة العاملة مع بقية الطبقات والفئات الشعبية الأخرى.

وفي رأينا أن معالجة هذا الخطأ وتجاوزه، لا يكفي فيها طريقة «دعها الله كما سلف.. وما مضى فات الخ...»، بل لا بد من محاسبة دقيقة، تمكننا من تلافي حدوث مثل هذه الظاهرة في المستقبل. انه يتحتم علينا أن نقول صراحة أن قيادة القطاع الخاص، الذي طبق الى عهد قريب، على المستوى النقابي، هو منهج ضار بمصالح الطبقة العاملة نفسها، وبالتالي بمصالح مجموع فئات الشعب المغربي قاطبة. وفي رأينا أن الأخطاء العائدة الى هذه الثغرة مسؤولة عن كثير من المزالق التي سقط فيها عملنا السياسي. لقد نفقنا وقتا ثمينا في صراعات جانبية داخلية كانت تدور بين المناضلين السياسيين الذين يرجعون الى دفء الهيئة النقابية في حياة الحزب، وبين المتحزبين النقابيين الذين كانوا

يعتبرون مواجهة هذه العناصر مهمة أولى من مهمة
تعبئة الكادحين ضد النظام القائم. وأتاح هذا الصراع للأجهزة
الرسمية أن تضرب كل واحد من القطاعات الشعبية على حدة.
وليست من قبيل الصدفة ولا المصادفة أن عمليات القمع الرئيسية
حملت في وقت كانت فيه القطيعة على أشدها بين جناحي
منظمتنا. وعندما أدركنا خطورة هذه الوضعية كانت سياسة
التقسيم قد حملت عملها فينا وجعلت كتواعي
المناضلين يبتعدون عن الميدان نتيجة لليأس، أو نتيجة لاعتقادهم
باستحالة انجاز شيء جدي في الإطار الحالي. كذلك فإن هذا
الانشطار داخل الحركة الثورية، حول تاريخ منظمتنا
الى مجموعة من الفرق المتناحرة، وجعل الجماهير تنظر الينا
كما تنظر الى احدى التشكيلات السياسية التقليدية.

ان عمر حركتنا يوشك ان يبلغ عشر سنوات. وهذه
المدة على رغم قصرها بالقياس الى حياة الشعب كافية
للحكم على منظمة سياسية، من خلال
أعمالها وانجازاتها. مما هي منجزاتنا وأهدافنا؟ من البديهي
أن الغاية الأساسية التي تسعى اليها أية منظمة سياسية
هي الوصول الى السلطة لوضع برنامجها العام موضع التنفيذ.
واذا كانت بعض العناصر الواعية في حركتنا، كانت ترى أن هذه
الغاية لا يمكن الوصول اليها في نطاق الهياكل الموجودة،
فان عددا لا يستهان به من الأعضاء والعاطفيين كانا يساورهما الأمل
في بعض المناسبات حول احتمال انتصارنا في الحكم ولو جزئيا.
لكن يبدو أن هذه الآمال المتفائلة أخذة في الزوال، لا نتيجة
لعملية توعية سياسية إرادية مدروسة، وانما بفضل علامات
القطيعة النهائية الصادرة عن القصر وأجهزة الحكم بعبارة أخرى
فان ابتعاد الحكم تدريجيا عن مواقع الجماهير هو الذي أفقد الكثير
من استحالة التوصل الى حل وسط. وفي هذا الميدان أيضا نجد
أن الحكم هو صاحب المبادرة. ومسألة المبادرة
من القضايا المركزية التي يجب أن ندرسها بامعان. وحيثما نفعل

ذلك ندرك أننا كنا طوال السنوات العشر الماضية فاقدي لزمام المبادرة. ففي كل المعارك الجزئية التي خضناها، سواء كان الأمر يتعلق بالدستور أو الانتخابات، أو بعض المظاهرات والتحركات الجماهيرية، كنا نقوم بردود فعل أمام مشاريع أو منجزات رسمية. وتلك مسألة في منتهى الأهمية. إن طابع رد الفعل الذي يطبع أعمال منظمتنا، منبثق هو الآخر من الروابط التي حملتها معها هذه المنظمة منذ ميلادها. وباستطاعتنا أن نقول إن رد الفعل، هو عنصر ينبغي فيه حز بنا.

ولقد كان يدور بين كثير من رفاقنا نقاش طويل حول الطريقة المثلى للخروج من هذه الأزمة. وبعض الناس يعزو ظهور منظمتنا إلى انعدام خط عقائدي واضح. ودون أن نقلل من أهمية العامل العقائدي في بلورة شعاراتنا وصياغة أهدافنا وتعبئة الجماهير حولها، نستطيع أن نقول أن الذين يرجعون أسباب الحزب إليه وحده، يبالغون كثيرا. كذلك فإن الذين ينفون دور العامل العقائدي يرتكبون هم الآخرون خطأ فادحا. وهؤلاء وأولئك لا يحيطون بجذور المشكلة وأصولها. ولا بد من القول بأن منظمتنا قد أنفقت كثيرا من طاقتها الفكرية والعقلية في صراع لفظي دوغمائي بين العقائديين واللاعقائديين؛ الشعارات والمبادئ، لتتمكن من تحقيق ما نطمح إليه، واللاعقائديون كانوا يرون في المشاريع والمقترحات العقائدية ضربا من الثرثرة الفارغة التي لا تقدم ولا تؤخر. لذلك اتسم تاريخ منظمتنا بانعدام الدروس والتحليلات التي تتناول أوضاعنا المتغيرة. ونحن لا نريد هنا أن نفتح جدالا قاطعا لهذا الحوار بين هذين النوعين من الناس الموجودين في منظمتنا. نحن لا نقول بأسبقية العقيدة على العمل، ولا نقول بالعكس.

انها تريد أن تنبه فقط الى وجود هذا المستوى من التفرقة
معالجة تشوهنا، [redacted] راجين أن تتعمق الأطراف
المختلفة الى اكتشاف مجالات أكثر واقعية للنقاش. نعم،
نحن لا نشك لحظة واحدة في أهمية الوضوح العقائدي بالنسبة
لمنظمة كحزبنا. ولكن العقيدة حتى ولو كانت كاملة شاملة، محتوية
على كل ما يخطر على الأذهان من أسئلة واستفسارات بالنسبة
للحاضر والمستقبل، [redacted] تبقى غير كافية للتحقيق الأهداف
الثورية. انها تستطيع خطة عامة، وخطوطا مرحلية، قوامها
العمل اليومي. والذين يحلمون بتحقيق الثورة عن طريق
[redacted] الأثر السحري للعقيدة لا يختلفون عن أولئك الذين
يفكرون باقامة بساتين من أشجار الأرز في الصحراء. ولكن هل معنى
هذا أننا في غنى عن العقيدة؟ أبدا. [redacted] نحن في حاجة
الى [redacted] الوضوح العقائدي، أو بالأحرى في حاجة الى [redacted]
المنهج العلمي في التحليل. وحينما ننكر الى الحركات العقائدية
ذات المفاهيم الشاملة المتكاملة يخالجنا الشك في أهمية
العقيدة كمنظومة (سيستم) عامة. ذلك أن [redacted] اقتناع
عقيدة كلية، يحمل في طياته بذور ما يمكن أن نسميه بالغرور
[redacted] العقائدي، فالمنظمة التي تدعي أنها تملك أجوبة كافية
على كل القضايا [redacted] غالبا ما [redacted] تنتهي الى اعتبار نفسها
بمثابة أستاذ، يقتصر عمله على اصدار الأحكام والتوجيهات.
وكثيرا ما ينشأ عند المناضلين [redacted] في منظمة كهذه شعور
[redacted] متعال، ناجم عن احساسهم بتأدية دور الواجب
لمجرد انتمائهم الى هيئة تدعي أنها قالت [redacted] الكلمة الأخيرة
في الأوضاع. وفي هذه الحالة، فان العقيدة التي كان
مفروضا فيها أن تتحول الى عنصر من عناصر الحركة والدفع
للمنظمة السياسية، تنقلب الى وسيلة [redacted] فعالة لتبرير
مواقف العجز والتخاذل. ذلك أن [redacted]
[redacted] التضخم العقائدي يؤدي بالتنظيم السياسي الى نوع من عقدة
التفوق تعميه عن النظر الى المشاكل الواقعية. وهذه المشاكل

نفسها تختفي تدريجيا في الاهتمامات. ويصبح التنظيم هدفا بحد ذاته، وتصبح العقيدة غاية مقصودة لنفسها هي، لا باعتبارها وسيلة لتعبئة الجماهير ودفعها في طريق النضال. وكثيرا ما نرى أن العقيدة، عند الذين يعبدونها، تتحول الى ضرب من صندوق العجائب: يأخذ منه الاساتذة والزعماء كل الاجوبة الجاهزة ليفسروا بها التطورات الحاصلة في المجتمع. ومن سوء الحظ أن هذا التحول يقع بالذات للنظرية الماركسية العلمية، التي كان منشؤها كلمة مشهورة مؤداها: «أن الفلاسفة قد اكتفت حتى الآن بتفسير العالم، وعليها منذ اليوم أن تعمل لتغييره».

نسوق هذه الملاحظات السريعة حول مشكلة العقيدة المطروحة على حركتنا، لا لننكر أهمية هذه القضية وانما لنبين خطورة التركيز عليها دون ربطها بعمل يومي متواصل، يهدف الى تحقيق الثورة. واذا كان الالحاح على ضرورة العقيدة قد يؤدي الى طمس مسألة الممارسة، فان تأجيل طرح المشكلة وتصفيتها بحجة أسبقية العمل على النظرية، يجعل المنظمة السياسية معرضة للتخبط في التجريبية، والانتهازية والعشوائية. ومعنى هذا أن الذين يقولون بلا جدوى الوضوح العقائدي يعملون من حيث يشعرون أو لا يشعرون على خلق مناخ تسوده الضبابية، وتكون أبواب التنظيم فيه مفتوحة على مصاريعها أمام عناصر ذات آراء وأصول اجتماعية متضاربة. والواقع أن وجود تيار قوي في منظمتنا تعود أنصاره على العمل التجريبي والعشوائي، هو الذي أفرز التيار المعاكس الذي يلخص كل شيء في ضرورة العقيدة. ولقد كان التياران يتجاوزان الحوار المستمر الصامت والعلني أحيانا بين التيارين لارساء قواعد تنظيم ثوري ورسم خطة عمل واقعية لانجاز الثورة. وفي هذا الصدد، يجب

الاعتراف بأن الشعار الذي طرحناه مؤخرا حول ضرورة بناء الحزب وتشخيص كل شيء في هذا السبيل، لا بد أن يعاد فيه النظر. إن هذه الفكرة سليمة من حيث المبدأ، لكننا إذا لم نرفقها بعملية وضع خطة للعمل، نوشك أن ننقلب إلى مبرر جديد لعجزنا عن الاستجابة لظروف الثورة في المغرب. إن بناء الحزب يجب أن يكون مفهوما بأنه ليست غاية للثورة. لا ينبغي أن ننقلب الحزبية الجديدة إلى مجرد رد فعل على الحزبية الأولى، التي كانت بدورها رد فعل على الحزبية القديمة.

هنا تواجهنا مشكلة الشرعية واللاشرعية، مشكلة الظروف الملائمة وغير الملائمة، قضية الشكل المناسب أو غير المناسب للعمل. ولمعالجة هذه المشاكل، لا بد من معرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية للمغرب، ولا بد بالتوقف عن تحليل العلاقات القوى بين مختلف الفئات السياسية، وكشف الخيوط التي تربطها بالقوى الأجنبية. ثم لا بد بعد ذلك كله من إلقاء نظرة سريعة على الوضع العربي والدولي بصورة عامة، لاستشفاف ما يمكن أن يكون له من تأثير على نضال منظمتنا.

ب) الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

إن الملاحظة الأساسية التي لا بد من تسجيلها هنا هو أن الاقتصاد المغربي لم يتجاوز حتى الآن مسألة انقسامه إلى قطاع تقليدي وقطاع عصري. والقطاع التقليدي مثلا، وهو يشمل الزراعة والصناعة التقليدية والتجارة الصغيرة، ومجموع الخدمات الملحقة، يعيش في كنفه 12 مليونا من المغاربة من جملة 14 مليونا

أي حوالي 90% من سكان المغرب. لكن هذا القطاع نفسه لا يساهم الا بالثلث من مجموع الناتج الاجمالي (الدخل القومي العام) للمغرب. أما القطاع العصري، ويضم الزراعة الحديثة التي تشكل أراضي الاستعمار سابقا والقرى، والصناعات المنجمية والتحويلية، والنقل والاشغال العمومية والتجارة الخارجية والتجارة المحلية في المدن الحديثة والادارة والخدمات والمصارف والمهن الحرة الخ... فيستحوذ على الثلثين الباقيين من الناتج الوطني في حين انه لا يضم سوى نسبة 10% من مجموع السكان. لكن هذه الأرقام العامة تبسط لا تكفي لاعطاء صورة مبسطة كافية عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية. فبالاضافة الى هذا الانتشار الواسع الذي يشير اليه وجود القطاعين، هناك تناقضات واختلالات عميقة في توزيع الدخول والملكيات والموارد ضمن كل واحد من القطاعين على حدة. ~~وهكذا يشمل في الحقيقة~~ ان العمال والموظفين والمستخدمين الصغار لا تتوفر الا على حصة ضعيفة من دخل القطاع العصري، وهم لهذا يحيون سواء فيما يرجع لمستوى المعيشة او طريقتها، في أوضاع متشابهة مع أغلبية المغاربة الذين يتشكل منهم القطاع التقليدي. وعبارة أوضح، فان الذين يعتمدون على القطاع الحديث وينعمون في التقاليد الاستهلاكية للمجتمع العصري يتراوح عددهم بين 600.000 و 800.000 شخص أي جملة 1,4 مليونا، أي نسبة 5% من مجموع سكان المغرب.

واذا انتقلنا الى مستوى آخر أكثر عمومية لتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي، نجد أن الوضع في الحساب الأخير كان يتسم بالجمود خلال السنوات العشرة الماضية. ولا شك أن القطاع العصري قد سجل خلال الفترة الممتدة من عام 1960 الى اليوم، تقدما اجماليا ولا سيما في

قطاعات المناجم والمحاجر والتجارة الخارجية والادارة. ولكن حصة الفرد من الناتج الداخلي عرفت في الوقت نفسه. ومعنى هذا أن التدهور الخطير الذي نلمسه من خلال مقارنة سير القطاعين، قد تحمله القطاع التقليدي وحده.
والزيادة التي لاحظناها في القطاع التقليدي (نسبة 14% من 1960 الى 1964) حملت زيادة مماثلة لها تماما في عدد السكان. ومعنى هذا أنها زيادة احصائية فقط، عديمة الاثر على التطور الاجتماعي. وفي ميدان الزراعة، التي يعيش منها 70% من السكان، نلاحظ أن الانتاج قد انخفض من مبلغ 2,75 مليارا للفترة ما بين 1958 - 1960 الى مبلغ 2,63 مليارا للفترة ما بين 1964 - 1966، هذا مع العلم بأن عدد السكان قد ازداد ما بين الفترتين بنسبة 9%. وقد سجلت هذه الزيادة أرقامها القياسية في الأرياف والبوادي. ان الحبوب مثلا، وهي مادة رئيسية في حياة العائلة المغربية، كانت تنتج قبل 1960 بمعدل 8 ملايين قنطار في السنة، وقد انخفضت في الفترة ما بين 1960 - 1966 الى 4,7 ملايين قنطار، أي ان نسبة الهبوط بلغت 15%. وبطبيعة الحال، فان هذا التدهور الخطير كانت له انعكاساته على الاقسام الاخرى من القطاع التقليدي: كالتجارة الصغيرة، والصناعات الحرفية وما شاكلها.

الى جانب هذه الوضعية الاقتصادية السيئة، تميز الوضعية الاجتماعية بظاهرة التدهور العام في مستوى معيشة الغالبية الساحقة من السكان، مع ارتفاع ملحوظ في مستوى الاستهلاك، لا قلة المحظوظة من اصحاب الامتيازات.
ان تسعة ملايين من الفلاحين وسكان البوادي يتوزعون فيما بينهم 50% من الدخل القومي، بينما أكثر من 3 ملايين من سكان المدن (من عمال وتجار وحرفيين وعاطلين الخ...) يقتسمون

٪ كل من الدخل المذكور، نجد أن البقية الباقية، وهي أكثر من ٥٠٪، يتوزعها المعمرون، والقطاع العصري، والاقطاعية الكبرى، وبعض العائلات البورجوازية، وجهاز الدولة. ولكن هذه الوحدات لا تتطابق هي الأخرى بدقة على الأحياء والكلي الساكنين في توزيع الدخول والموارد. فهناك فروقات شاسعة بين الفئات الاجتماعية، داخل كل زمرة من الزمر المذكورة.

لنتعمق أكثر في توزيع الدخل بالنسبة للفلاحين. إن هذا الدخل الكلي يقدر بنحو 300 مليار من الفرنكات موزعة على الشكل التالي: أقل من 45 مليارا للأجانب، أقل من ٥٠ مليار للملاكين العقاريين المغاربة (وأغلبهم من سكان المدن)، أكثر من ٥٠ مليارا للأجور المدفوعة. ومعنى هذا أن القسط الذي يئوب الفلاحين، وعددهم مع عائلاتهم الزراعي، أي نسبة ٪ من مجموع الدخل 9.100.000 شخصا، هو ٤٠ مليارا من مجموع الدخل الوطني. ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن الاحصاء الذي اعتمدنا عليه لاستخلاص هذه الأرقام، يدخل كبار الملاكين والاقطاعيين الذين يعيشون بالبادية في فئة الفلاحين. وحسب بعض التقديرات فإنه حينما تخصم حصة الاقطاعيين تبقى نسبة ٪ فقط للفلاحين الصغار والمتوسطين. وعلى هذا الأساس، فإن الدخل الزراعي لكل فرد لا يتجاوز في المتوسط ٥٠ درهما في السنة، ويتخوف الى حد ٥٠ درهم ببعض المناطق الفقيرة (كالريف وتافيلالت والاطلس). وذلك عكس ما تشير إليه الاحصائية الرسمية التي تزعم أن الدخل الفردي يبلغ ٧٥٠٠٠ فرنكا في السنة. أما بالنسبة للأقلية المؤلفة من كبار الملاكين والاقطاعيين بما فيهم الأجانب، فإن هذا الدخل يبلغ في المتوسط 700.000 فرنكا. وبعبارة أخرى فإن بضع مئات الألوف من المحظوظين والمصالح

[redacted] يقسمون فيما بينهم أضعاف ما يقسمه مجموع الشعب المغربي.

أمام هذه الحالة، ماذا عملت السلطات الحاكمة؟ انها لم تقصر فحسب في اتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد للتدهور العام، ولكنها رفضت كل محاولات اصلاح الهياكل القائمة، بل دأبت على زيادة تفاقم أحوال معيشة الأغلبية الساحقة من السكان نتيجة لسياستها الاقتصادية والمالية القائمة على تفقير الجماهير وتجويعها. ولقد أعطيت وعود شكلية براقة الى الشعب في فجر الاستقلال، تتعلق بتغييرات جذرية في مقدمتها الاصلاح الزراعي. واتخذت هذه الوعود صورة قانونية حينما قبل القصر الملكي، تحت الحاح العناصر التقدمية الموجودة آنذاك في الوزارة، اصدار ظهير بتاريخ 17 نوفمبر 1960، حول الخطة الخمسية لسنوات 1960 - 1964. ولكن هذه الوعود ظلت حبرا على ورق، بل ألغيت نهائيا بعد الانقلاب الملكي الذي أدى الى استحواذ القصر وأعوانه على وسائل السلطة. وتبين من خلال السياسة المتبعة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، أن الهم الوحيد للمسؤولين الرسميين هو زيادة [redacted] الأغنياء غنى والفقراء فقرا.

في هذه الأثناء سجلت الأسعار ارتفاعا مذهلا وخياليا، بينما بقيت الأجور مجمدة عند رقمها الذي كانت عليه غداة الاستقلال. ان السكر وهو المادة الاستهلاكية اليومية، قد ارتفعت ضرائبه وحقوقه الجمركية بمعدل 100%. وقد أصبحت الدولة تحقق عن طريق هذا الارتفاع أرباحا تساوي ضعف ما تأخذه من مجموع عائدات الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية. واذا تذكرنا أن السكر يستحوذ على نسبة 6% من الميزانية الاستهلاكية للعائلة الفلاحية المغربية، أدركنا دلالة اختيار الحكومة لرفع أسعاره: انها تهدف بصورة واضحة الى ضرب القوة الشرائية للأغلبية الساحقة من السكان. ذلك أن صرف أكثر [redacted] نسبة من الدخل في هذه المادة الغالية، لا بد وأن يتم على حساب المواد

الضرورية الاخرى. وقد عرفت الاسعار الاخرى ارتفاعا مذهلا فيما بين 1960 و 1966 يقدر بنسبة 50%. ولم تطبق الحكومة مبدأ السلم المتحرك للاجور منذ الارتفاع النسبي الذي تم عام 1962، مع أن القانون يلزمها برفع الاجور كلما ارتفعت الاسعار بنسبة 5%. وقد أثر هذا الارتفاع بطبيعة الحال على استهلاك المواد الاولية. فقد بلغ استهلاك السكر مثلا 376.000 طنا لعام 1963، ولما كان عدد السكان آنذاك يقدر بنحو 12.600.000 نسمة، فان معدل ما يستهلكه كل مواطن سنويا، يكون حينئذ 30 كيلوغراما. ولكن الاحصائيات تخبرنا بان هذا الانتاج هبط عام 1966 الى 348.000 طنا، بالنسبة لسكان اصبح عددهم 13.800.000 نسمة، اي ان معدل استهلاك الفرد السنوي هبط من 30 الى 25 كيلوغراما (16%). وقد استتبع هذا الانخفاض المريع خلال السنة الماضية. فقد كانت مبيعات شركة كوزيما من السكر في النصف الاول من عام 1966 حوالى 130.500 طنا، وانخفض الرقم الى 126.300 طنا في النصف الاول لسنة 1967، مع ان السكان مستمرون في الزيادة بنفس الوتيرة التي سجلتها السنوات السابقة. والى جانب مشكلة السكر، هناك مشكلة الحبوب. فقد بلغ انتاج المغرب من الحبوب عام 1966 ما يقارب 15 مليون و 16 الف قنطار، واستورد ثلاثة ملايين و 700 الف قنطار، مع أن الاستهلاك الاجمالي لتلك الفترة يتطلب 34 الف قنطار. وبعبارة اخرى، فان المغرب كان يتوفر خلال السنة الماضية بواسطة انتاجه واستيراده على نسبة اقل من 60% من حاجياته الاستهلاكية في الحبوب. والحبوب ايضا، مثل السكر، مادة رئيسية في حياة الفلاحين. والفلاحون هم اول من يحس بندرتها وغلائها. ولقد استخلصت الدراسات التي اجريت حول الوضعية الغذائية للسكان عام 1964، أن 40% من المغاربة سيهلكون يوميا اقل من 1600 وحدة حرارية (كالوري) مع ان

الجسم الانساني يتطلب 2910 وحدة حرارية. ولا شك أن الوضعية زادت سوءا خلال السنتين الماضيتين بسبب الازدياد المطرد في السكان، والانخفاض والله هو المسمر في مستوى المعيشة، والندرة المتزايدة للمواد الاولية الضرورية. ولا تكتمل الصورة السريعة التي حاولنا رسمها للوضعية الاقتصادية والاجتماعية دون الاشارة الى البطالة المنتشرة. ان عدد العاطلين عن العمل يقدر حاليا بأكثر من 765000، واذا تم تنفيذ الخطة التي يقولون انها في طريق التحضير فان هذا العدد سيرتفع الى 1.050.000، ماذا وقع تطبيق الخطة بنفس الطريقة التي تم بها تطبيق الخطة الثلاثية، فان عدد العاطلين حينئذ سيبلغ مليونا ونصف مليون عند نهاية الخطة الثلاثية الجديدة. واكثر من نصف العاطلين الحاليين يوجدون في المدن، يضاف اليهم 400.000 (رجال ونساء) يطلبون العمل. ومعنى هذا ان البطالة في المراكز الحضرية الكبرى تبلغ نسبة 30٪.

3) حول الوضعية السياسية الداخلية: مقترحات وملاحظات

هذا التدهور لا يقتصر على الميدان الاقتصادي بل تمتد ليشمل الحياة السياسية كلها. ولسنا نريد هنا القيام بدراسة مفصلة لتاريخ المغرب الحديث، وانما نرمي الى تحليل سريع للتطورات الاخيرة فبالرغم من كل المظاهر، فان بلادنا تعيش منذ صيف 1963، تحت دكتاتورية ملكية مقنعة. لقد قامت وبعد الضربة العنيفة التي تلقتها بتنظيمها منذ خمس سنوات، ثم كانت حوادث مارس 1965، وكيدان تتوقف عندها قليلا لاستخلاص دلالتها التاريخية العميقة. اننا نتذكر ان تلك الحوادث التي تعد بحق ثورة ناقصة، كان سببها صدور قرار من وزير التربية الوطنية، يتعلق بالتعليم الثانوي.

لقد كان ذلك القرار البسيط في حد ذاته كافيا لاحداث ذلك الانفجار الشعبي الهائل الذي احدث بدوره قطيعة نهائية بين النظام الاقطاعي والجماهير الشعبية. ولا يتسع المجال هنا للحديث بالتفصيل عن تلك الانتفاضة الشعبية الفريدة في تاريخنا. ولذلك سنكتفي بمحاولة استخلاص معناها السياسي والتاريخي، مع الاشارة الى ضرورة اجراء دراسة علمية حولها للاستفادة منها كتراث تاريخي ثوري.

ان اول ما تؤكده تلك الانتفاضة، هو وجود استعداد لا حدود له عند الشعب المغربي للنضال ضد النظام الاستبدادي المفروض. فكثيرا ما تحدثت عن مبادرات وأساليب في العمل الجماهيري المبتكر استطاعت بواسطتها الجماهير الشعبية أن تسيطر على الشارع وتهزم الجيش والشرطة لمدة أيام. ولقد حدثت تلك الانتفاضة في وقت كانت فيه الحركة التقدمية، وخاصة منظمتنا، تعاني من الضعف والتشتت بسبب القمع المسلط عليها منذ حكاية "المؤامرة". كما ان النظام وقتها يعتقد أنه قد صفى الحساب نهائيا مع كل التيار التقدمي، وأن بامكانه أن تمارس السياسة التي يريدها دون ما خوف من المعارضة. وجاءت انتفاضة مارس 1965 لتدق ناقوس الخطر بالنسبة للنظام، ولتنبهه الى أن أجهزة قمعه مهما بلغت من القوة والفعالية لا تستطيع أن تقاوم غضبة الجماهير الواسعة. وحينئذ نشاهد النظام يلجأ الى أحد أساليبه التقليدية: أسلوب التضليل الذي تجسد أنذاك في خطاب الملك المعروف، وفي العفو عن جزء من المعتقلين قبل الحوادث وبعدها وفي فتح سلسلة من الاتصالات والمشاورات، قيل ساعتها أنها تهدف الى ادخال تغييرات جذرية على السلطة، لكن تبين أن القصد الأول منها هو محاولة ربح الوقت، لتمكين أجهزة القمع من اعادة تنظيم نفسها

حتى تصبح في مستوى مواجهة التحديات الشعبية المتوقعة.
ولا بد من الاعتراف صراحة، بأن حزبنا قد ذهب ضحية لهذه الخديعة الكبرى، خديعة امكانية التفاهم مع القصر وامكانية دفعه للقبول ببعض التنازلات.

مرة أخرى، نشير الى ان تسجيل هذه الاخطاء، لا يهدف الى ادانة أحد، أو اية جهة كانت، بل الهدف الرئيسي منه هو التذكير ببعض الوقائع التاريخية والسياسية الثابتة التي لا يمكن القفز من فوقها، اذا كنا نريد رسم خطة جديدة للعمل. ان ذلك يدعونا الى الاعتراف بأن القصر قد استغل لعبة المفاوضات والاتصالات لامتصاص الدفعة الشعبية، ولم يترك لنا حتى مبادرة قطع هذه الاتصالات. وقد يعترض معترض على ذلك فيقول: انه لم يكن امامنا اختيار آخر خاصة وان حزبنا كان ضعيف التنظيم، وكان جزء من القيادة موجودا بالسجن بمثابة رهائن، تحت رحمة ضربات النظام. وما من شك في ان تحرير هؤلاء رفاقنا وعودتهم الى النضال في صفوف التنظيم كان مكسبا هاما لشعبنا ولمنظمتنا. لكن قوة الاستراحة التي كسبها النظام بالمقابل، وأتاحت له اعادة النظر في كامل تركيبة أجهزته، والخيبة الكبرى التي أصابت الجماهير الشعبية، جاءت لتزيل واثار ذلك المكسب الجزئي. لقد كنا في ذلك الوضع نستشهد بمقتضيات التكتيك، اكثر مما نستشهد بمستلزمات الخطة. وفي العمل السياسي، ينبغي ان نتذكر دائما بأن العبرة بالنتائج. فالفشل أمر لا يسمح به. ولقد فشلنا في ذلك التكتيك، وانتهى بنا، وبعد ان جدد الملك السير في سياسته المناوئة للشعب، بعد ان خدر الجماهير مدة طويلة بقمة المفاوضات والتنازلات الوهمية. لقد كنا نطالب بحل البرلمان باعتبار ان الاستشارة الانتخابية التي انبثق عنها كانت مزيفة فقام الملك بحل هو الحل، وفي الحالة الاستثنائية، لا يجد

أجل جديد الانتخابات، وانما ليقضي حتى على المؤسسات الصورية، وليقيم دكتاتورية حقيقية مقنعة. وهكذا استخدم الشعارات التي طرحناها لقربنا في الصميم.

وفي ذلك الحين، اتخذت سياسة الحكم الملكي وجهها الحقيقي. فلقد حدث فيها تحول نوعي، لم نعطه حتى الآن حقه من الاهتمام. وهذه السياسة ترتكز على اعداد أجهزة الدولة، من جيش وشرطة وادارة، لمواجهة أية حوادث مثل حوادث مارس 1965. لقد فرض التجنيد الاجباري، وطبق بصورة خاصة على العناصر الطلابية النشيطة، لوضعها رهن اشارة الجيش، ولتمكينه من القضاء بتلك الطريقة من تريد تشتيتها، وعزلها او زجها في الخدمة عليها في وقت من الاوقات. استناداً الى القوانين العسكرية الصارمة. وتحولت مدرسة الادارة التي يشرف عليها وزارة الداخلية بالقنيطرة، الى مدرسة حقيقية لحرب العصابات المضادة. وهذه نقطة مهمة. ففي السابق، كانت هذه المدرسة تتبع الأسلوب الفرنسي القديم، بحيث تخرج قواداً ونواباً للقواد على صورة المراقبين المدنيين في عهد الحماية البائد. أما الآن، فانها اصبحت تنهج الأسلوب الأمريكي المتبع في مدارس حرب العصابات المضادة الموجودة في تايلاند، وبوليفيا، وغواتيمالا والسلفادور بأمريكا اللاتينية.

ان طلاب القنيطرة يتدربون اليوم كما لو كان كل واحد منهم مهيأ لقيادة منطقة تدور فيها حرب الأنصار. يتدربون على جمع المعلومات، وعلى التغلغل في صفوف الفلاحين، وعلى قيادة الجماعات المغيرة. ويشرف على هذه العملية ضباط أمريكيون متفرغون. وبالاضافة الى مدرسة القنيطرة، هناك أوكار سرية متفرقة تجمع أنحاء المغرب تمارس نفس التدريب. ولقد تقرر في السنة الأخيرة تسجيل كافة الأشخاص القادرين على حمل السلاح أو العارفين

لاستعماله، وقيل لهم ان كل جهة يجب ان تكون مستعدة للدفاع عن نفسها.

ومعنى هذا ببساطة ان الحكم اخذ يضع منذ الان نظام تكويق للمغرب، على غرار النظام الذي يطبق اليوم في كثير من بلدان امريكا اللاتينية تحت اشراف المدربين الامريكيين. ومعنى هذا ايضا ان الحكم يستعد منذ الان لمواجهة اية حركة تحدث بأقصى ما يكون من العنف والفعالية. ان الممسك باوفقير في وزارة الداخلية وتوسيع نفوذه بضع دائرة قدماء المهديين اليه، ليس له معنى سوى هذا. فلقد اختار الحكم نهائيا طريق العنف للبقاء، ولن يمكن لاية حركة سياسية ان تحقق اهدافا تقدمية، ان تصل الى السلطة الا بواسطة العنف. تلك هي الخلاصة التي لابد من الانتهاء اليها بعد هذه النظرة السريعة. والحق ان العنف كان على الدوام حجر الزاوية في سياسة القصر الملكي.

لكن، لا ينبغي ان نستسلم في خداع انفسنا وخداع الجماهير: فالعالم لا صفر فيه، شئنا ام ابينا. لسنا نحن الذين قررنا هذا المسار او اخترناه. ان قوتنا كانت تتأرجح باستمرار بين الدعوة البرلمانية، وبين العمل السياسي الجماهيري الواسع. وقد وجدت نفسها تدريجيا، مدفوعة بكل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، الى ان تصبح في نظر الحكم والجماهير معا، ممثلة لكامل الشعب المغربي واهدافه في التغيير والثورة. ان ذلك يكاد يكون قدرا مفروضا عليها، ولا يمكن لها ان تتنصل من المسؤوليات التاريخية المترتبة عنه. ان الوصول الى هذه القناعة يقودنا الى طرح سلسلة من الفرضيات والاختيارات. ماهو الشكل الذي سيتخذه الصدام؟ لابد من القول بان الحكم مازال حتى اليوم يملك زمام المبادرة. لقد كانت احتكاكاتنا

الماضية معه، مثل هذه الحروب المتكررة التي تجري بين اسرائيل والدول العربية المجاورة: دائما هو البادئ وهو المنتصر. ولا بد أن تنتهي هذه الحالة، أي لا بد أن تكون نحن أصحاب المبادرة في المرة القادمة، ولا بد أن تكون هذه المبادرة جدية وفعالة. كيف؟ انا ندخل هنا الى نقطة هامة جدا، هي مسألة شكل العمل، وأنواع التحالف. ويجب أن نقول هنا أن، انه ليست هناك وصفة سحرية جاهزة يكفي أن يتناولها المناضلون لتحقيق الثورة. وهذا يحتم علينا أن نبحث مشكلة الأداة التي ستحقق المهام. ان اول ما يتبادر الى الذهن هنا هو العمل في الجبال، أو تنظيم المقاومة في المدن. وقد يتبادر الى الذهن كذلك الاكتفاء بالتغلغل داخل الأجهزة للقيام بضربة صاعقة تنهي الأمور في فترة قصيرة. ولكل واحد من الاختيارين او الحلين مزاياه وعيوبه. وفي رأينا أنه لا ينبغي الحسم في النقطتين مع أو ضد لأسباب داخلية وخارجية. ان الذي لا جدال فيه هو أن ظروف العمل الثوري متوفرة في الأرياف والبوادي بصورة مثالية. ولقد قال شي غيفارا ذات مرة أنه حيثما يوجد البؤس والجبل، فهناك المادة الخام للثورة. والعنصران موجودان في المغرب، ولكننا نحن لا نرى ضرورة في تقديس الجبل ولا احاطته بتلك الهالة الايديولوجية.

ان النقطة الأساسية التي لا ينبغي لنا أن ننساها هي مبدأ العنف في حد ذاته. أما اختيار الشكل، فيجب أن يترك للاعتبارات الفنية والسياسية. وبالنسبة للعمل داخل الجيش، فانه يجب التذكير بأن حركتنا وقعت في أخطاء قاتلة حول هذه النقطة، متأثرة في ذلك بدون شك بالنظريات السيارية الأوروبية المعادية لكل ما هو عسكري. ولا بد أن نحيد النظر جذريا في هذا الموقف. ان جيشنا، مثل سائر الجيوش العربية، يجب أن يعتبر من القوى الوطنية التي يمكن أن تخدم قضية الشعب مرحليا على الأقل،

فحتى حينما نستثنى الرتب العليا (فما فوق رتبة العقيد) نجد أن جماهير القوات المسلحة، [redacted] يمكن أن تشكل حليفا قويا للحركة التقدمية في مرحلة النضال ضد الحكم الاقطاعي الاستبدادي. اما الاتساع المتزايد لمهمات الجيش ودخول عناصر جديدة فيه بجعله أكثر التصاقا بهموم الشعب ومشاكله. ولذلك، فلا بد لنا من رسم خطة عملية مفصلة لاقتحام صفوف الجيش، وكسر طوق الاحتكار السياسي الذي يحاول الحكم أن يحيطه به ليجعل منه أداة [redacted] بطش وارهاب ضد الجماهير وقواها التقدمية. وليس هنا مجال الكلام عن خطة العمل داخل الجيش، لأنها ينبغي أن توضع بمنتهى الدقة والحذر، وأن يتم تنفيذها من طرف جهاز متفرغ لهذا العمل. لكن الشيء الذي يجب أن نحققه منذ الآن هو الكف عن اعتبار الجيش كتلة موحدة وعدوة بالجملة. غير أنه يجب أن يكون واضحا أننا [redacted] لا نعمل لتبييض صفحة الجيش، ولا [redacted] نقصر عملنا عليه، حتى لا نسقط في سلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة، التي عرفتها [redacted] وما زالت تعرفها بعض البلاد الشقيقة. ان سعينا يجب أن ينطلق الى خلق تيار قوي داخل القوات المسلحة، يكون معاديا للنظام، ومستعدا لرفض قمع الشعب، بل وقادرا في اللحظة المناسبة الى تحديها فيادتنا [redacted] لاعتبارات الخط العام على التحول كليا للوقوف الى جانب الشعب. والامر نفسه صحيح بالنسبة للشرطة والدرك والقوى الاحتياطية. فبالاستناد الى بنية الحكم المعروفة، ينبغي أن [redacted] نعمل على كسب أكبر عدد ممكن من [redacted] أفراد تلك القطاعات الى صفوفنا. وفي هذا الصدد أيضا لابد من وضع [redacted] برنامج عمل جدي للاتصال مع هؤلاء. وهو برنامج يختلف عن العمل داخل الجيش بحكم اختلاف طبيعة وتركيب الجهازين. ونكرر هنا بأن

- بأن هذا الاتجاه نحو الجيش والشرطة، لا ينبغي أن يتم على حساب التنظيم الحزبي والجماهيري. أن نشاطنا داخل تلك القطاعات ليس لا تكميلا وامتدادا لعملنا في القطاعات الشعبية الأخرى. ويجب أن تكون هذه المسألة واضحة تمام الوضوح، ويجب كذلك أن لا نخشى من انعكاس ذلك على مستقبل الحركة، وأن تؤدي بنا هذه الخشية إلى تجميد عملنا في النطاق المدني وحده. أن غايتنا الأولى هي اسقاط النظام الاقطاعي المفروض. ونحن لا نقول أن الغاية تبرر الوسيلة، ولكننا نقول أن هذه الغاية بالضبط (اسقاط النظام الاقطاعي) لا يمكن أن تتحقق بدون العنف. وهذا من مصلحتنا ونحن نهدف لمثل هذا الهدف، أن نجر معنا أوسع القطاعات المدنية والعسكرية.

أن المهم في كل هذه الأمور، هو الاختيار المبدئي الأول، أي العمل في أوفق الأمداد لصدام عنيف، يجب أن ننتصر فيه، أو نوفر لأنفسنا إلى أمد قصير فرصة العمل لتحقيق النصر. ومادام هذا الاختيار واردا، حتى بالرغم منا (فالحكم لن يقتنع مهما فعلنا بأننا لسنا هدفه) فإن كل شيء يجب أن يسخر في سبيله. ومعنى ذلك أن علينا أن نضع جملة من الأهداف العاجلة التي لا بد من تحقيقها في الميدان السياسي. يجب أن يكون هدفنا مثلا تحقيق مزيد من العزلة حول القصر الملكي. أن ذلك يطرح أمامنا مسألة الشرعية، واللاشرعية أو مشكلة الأداة السياسية. فهي المؤكد أن القيام بنشاط في الأفق الذي رسمناه، لا بد أن يجر على حركتنا عاجلا أو آجلا خطر المنع والحل. ويتحتم منذ الآن الاحتياط لهذا الاحتمال. طبعا لا يتعلق الأمر هنا، بالتضحية بالمبدأ، مقابل الاحتفاظ بالمظهر القانوني للعمل الحزبي، ولا يتعلق الأمر كذلك بدفع الوضع الى التدهور لحمل السلطة على

- هل تنظيمنا بحاجة الى ذلك سيساعد على العمل السري أكثر. لسنا مطالبين بالاختيار أمام الشرعية أو اللاشرعية. ذلك مشكل مزيف كثيرا ما ينساق بعض الرفاق الى فتنته. ان المشكلة الحقيقية التي يجب أن نعالجها، وراء الشرعية واللاشرعية، هي مسألة ضمان الاتصال الواسع بالجماهير في كل الظروف والأحوال. وفي هذا المفهوم، فلسنا قد نجد أنفسنا، ونحن في وضع قانوني علني، عاجزين عن الاتصال بالجماهير والتأثير عليها، بينما قد يتطور تنظيمنا حتى في حالة السرية، فيصبح أكثر فاعلية وجدية في احتكاكه بالجماهير وقيادته لها. اذن، فالهدف ينبغي أن يكون بقطع النظر عن الشرعية واللاشرعية، تكوين جهاز قوي متماسك، قادر على تحريك الشعب، والتحرك في خضم الزاخر، تماما كما تتحرك الأسماك في البحر سواء كان هذا البحر هادئا أو هائجا. ذلك هو بيت القصيد، وما عداه، فكلام فارغ. وذلك معناه أننا لا ينبغي أن نشغل أنفسنا منذ الآن بذلك السؤال التقليدي الذي كثيرا ما جمد كثيرا من أعمالنا وعبادراتنا: هل اذا عملنا كذا، يؤدي ذلك الى حل الحزب؟ يجب أن نتساءل باستمرار: هل العمل المعين يقدم أو يؤخر تعبئة الجماهير وانضمامها، وهل يريد التنظيم الالتصاق بالجماهير أو يبعدها عنه؟

بعد تنحية مسألة الشرعية واللاشرعية، يجب أن نطرح مشكلة التحالف مع الهيئات السياسية والنقابية والثقافية والرياضية. ان اختيارنا لمبدأ العنف، أو اختيار النظام لهذا المبدأ (لا فرق في النتيجة بين الأمرين) يحتم علينا أن نعتبر المجتمع المغربي كله بهيئاته وتياراته وأشكال تعبيراته تناقضاته المختلفة حقلا صالحا للعمل، أي لبذر بذور التمرد والسخط وفي مرحلة عليا الثورة، عند كل الفئات والطبقات

ضد الحكم الملكي والاقطاعي. [illegible]

إن غايتنا ليست انشاء حركة سياسية، مثل الحركات السياسية التقليدية وان تميزت عنها باهدافها وشعاراتها، ولكنها تحقيق تغيير جذري كامل لبنيات المجتمع المغربي ككل. والبنية الرئيسية التي يجب تغييرها قبل كل شيء هي البنية الاقطاعية التي يمثلها الحكم الملكي الفاسد. ومن اجل تحقيق هذا التغيير نستطيع اذا تصرفنا تصرفا عاقلا وحكيما وذكيا ان نجد طريقة لتحريك كل الطبقات والفئات الشعبية. ولولا ان شعار "الجبهة" و"الوحدة الوطنية" قد زيف واستغل في ظروف سابقة، لكان هو أفضل شعار نعبئ به الشعب المغربي كله ضد الوضع القائم. فكلمة الجبهة توحي الى الجماهير بتجربة "الغديك" و"الوحدة الوطنية" تذكر بذلك الشعار الغوغائي الذي يطرحه أصدقاؤنا الشيوعيون ويحاولون جمعنا فيه مع حزب الاستقلال. ومن البديهي أننا لا نرفض مسبقا أي تشكل من اشكال الجبهة والوحدة الوطنية. فالقبول أو الرفض هنا مرتبطان بجملة من العوامل والمتغيرات. الجبهة ليست طلاسم سحرية ولا كذلك الوحدة الوطنية. والشكل الذي نطرحه يجب ان لا يخرج عن محاولات في اطار الوضع القائم وقد نجد ظروف تدفعنا في وقت من الأوقات الى قبول احد هذين الشعارين في ظروف واعتبارات واحتمالات معينة. أما الأمر الذي نريد أن ننبه اليه في نطاق اختيارنا الاساسي، فهو بصرف النظر عن الجبهة أو الوحدة، موضوع العلاقة التي لابد أن نقيمها مع المنظمات والأفراد لنجعل منهم جماهير تشعر أو لا تشعر، قوى اضافية تخدم عملية التغيير الذي نعمل من أجله. ولنضرب لذلك مثلا من حزب الاستقلال. انه ينبغي أن نعطي توجيهات

حزبية منظمة الى شبابنا وفتياتنا الذين لديهم معرفة شخصية
بافراد الحزب (وخاصة المثقفين) ليظلوا على اتصال وثيق
بهم يبثون فيهم أسباب المعارضة والتمرد: معارضة
الحكم الملكي المطلق، والتمرد على الاتجاهات التوفيقية
والوسطية لقيادة الحزب. ولا ينبغي ان نتساهل قليلا
ونعتبر أي انسان من هذا الحزب غير قابل للاصلاح. يجب
أن نضع أمام أعيننا باستمرار هدف جرها تبقى عن الحزب
الى الابتعاد عن مواقع السلطة التي لا ينفك نحن اليها، وان
نعمل على خلق عقدة نقص لدى شبابهم المثقفين عن
طريق الحوار الشخصي أو العلني في نطاق الجمعيات والنوادي
الثقافية، مع الحرص على عدم حدوث قطيعة بيننا وبينهم.
اننا نستطيع اذا ما وضعنا خطة للاتصال ان نخلق
وسط الحزبيين الاستقلاليين تيارا قويا يخفف
من نزعة الزعماء الى التساهل والتعاون. وليست الهدف
هنا هو كسب الاستقلاليين لصفوفنا، ولا ينبغي ان يكون
ذلك واضحا تماما في اتصالاتنا، وانما الهدف هو
محاولة قطع طريق السلطة امام هذا الحزب. اما اذا اظهرت
مواقف بعض الافراد الى حد الاتهام بحركتنا، فانهم حينئذ
يكلفون بمهمات داخل حزبهم، ومثل هذه الدعاية ضد اية
سياسة تهدف الى التعاون مع القصر ومثل العمل بين صفوف
المناضلين الاستقلاليين لتوسيع نفس التيار. على
أننا يجب ان نفرق بين هذا الغزو الداخلي للحزب، وبين
محاولاتنا التقليدية له. اننا لن نضع السلاح العقائدي حيال
هذا الحزب ككل، وانما سنضيف سلاحا جديدا، هو التغلغل في
صفوفه وتشويشه من الداخل. ونحن نقترح ان تتكون في
كل وحدة تنظيمية، هيئة تسهر على هذا التغلغل وتخطط
له على ضوء الملاحظات المذكورة أعلاه. ويستحسن
ان تراعى العلاقات الشخصية والقرابة العائلية، او التفاهم

العاطفي في توزيع المهمات. ويمكن اتباع نفس الأسلوب مع بقية التنظيمات والهيآت السياسية والمهنية الأخرى.

بقي علينا أن نتعرف للوضع العربي والدولي، لنعرف ملامحه الرئيسية، ولندرك مدى ما قد يكون له من أثر على عملنا وكيف ينبغي أن نتحرك في هذا المجال.

العاطفي في توزيع المهمات.

ولاكساب هذا العمل أكبر قدر من الفعالية، لابد من مراعاة اعتبارات كثيرة في الأشخاص الذين يكلفون به. فمن الأحسن مثلا أن يكون المناضلون المشتغلون في هذا القطاع غير معروفين اصلا باتجاههم الحزبي عند الأشخاص الذين سيشتغلون بهم. إن هذه نقطة يتعين أخذها بعين الاعتبار إذا كنا نريد أن نضمن نشاطا طويلا وجديا لنشاطنا في هذا المجال. ذلك أن كشف الاتجاه المذهبي للشخص كثيرا ما يؤدي الى شل مفعول حركته في مثل هذه الأوساط. طبعا هنا لك مستويات من النقاش والاحتكاك اليومي، يتعذر تجنب كشف الأوراق فيها. لكن القاعدة المثلى لا تجاهل مستحيل من هذا النوع الذي نحن بصدده (ابعاد الاستقلاليين عن الحلم، وتوسيع التيار المعارض باستمرار داخل حزبهم) هو أن يكون العاملون للتحقيق هذا المبدأ ينطلقون من اعتبارات الصداقة والاخوة والجوار. ويمكن اتباع نفس الأسلوب مع الفئات السياسية الأخرى، مع الانتباه الى ضرورة التحفظ قد تسرب أفكارهم الينا. ذلك أن بعض المناضلين الذين سيقومون بهذا العمل معرضون هم أيضا للتأثير المضاد. وهذا يعني بالضرورة أنهم ينبغي أن يختاروا من بين أصلب العناصر. اننا نقترح أن تؤخذ كل الاحتياطات والاجراءات منذ الآن، لتعيين جهاز خاص، يتكلف بهذه المهمة على المستوى الوطني والاقليمي. إن مهمة هذا الجهاز (الذي يمكن أن نطلق عليه هيئة التحريض) تمارس على ثلاث مستويات مستوى الشخصيات الكبرى، التي ينبغي اجاطتها بمناخ مستمر من الدعاية عن طريق تأثير الأقارب أو العائلات أو الأصدقاء، ومستوى الاطارات المتوسطة الواحدة التي يجب ملاحقتها بواسطة النقاش والحوار وعلاقات الصداقة المهنية، ومستوى القاعدة الشعبية التي يجب أن تكون ميدانا واسعا لنشر الأفكار والآراء المعادية للنظام القائم. والغاية من ذلك كله أن ننتهي في وقت

من الأوقات الى أن تخلق في هذا الحزب وفي الهيآت الأخرى قوى تعرف التعاون مع القصر وتحول بين الزعماء وبين السير في أي اتجاه تقاربي معه. ان الأنانية الحزبية والنظرة الضيقة قد تدفع بعضنا الى الاعتقاد بأن عملا من هذا النوع غير مناسب لأنه يمنح حزب الاستقلال أو الاحزاب صفة المعارضة. وهذه الحجة مردودة. فليست الأمر هنا مسألة مباراة للفوز بسطوة المعارضة، وانما المشكلة تتطلب مرحليا في ضرورة تعبئة كافة قوى المجتمع المغربي لاسقاط النظام. واذا استطعنا أن ندفع حزب الاستقلال أو حتى الحركة الشعبية الى الانحزال عن القصر، فاننا سنجعلهم بذلك سياهون في حيث لا يشعرون في تصفية الاقطاع والاستبداد. غير انه لابد لنا أن نكرر هنا أن هذه الخطة في العمل، تختلف دائما عن شعار الجبهة أو الوحدة الوطنية. ان الجبهة أو الوحدة الوطنية تعني لقاء بين أحزاب وهيآت مختلفة حول خطة مرحلية لتحقيق أهداف محددة في الزمان والمكان. أما الذي نحن بصدده هنا، فهو خطة عمل خاصة تضعها حركة ثورية (هي حركتنا) لتجنيد كافة الطاقات المغربية، بالوسائل والأساليب الملائمة، لهدم النظام القائم أولا في المرحلة الأولى، وفي أجل الوصول الى خلق طرف ثالث لتصفيته نهائيا في مرحلة تالية. ونحن نعتقد أن التحول الطارئ على سياسة النظام تجاه كل القنوات السياسية، يمكننا عند الاقدام على خطوات ايجابية في هذا المضمار، فلا ينبغي أن ننسى أننا حينما نرسم خطة عملنا انطلاقا من حتمية الصدام العنيف، فاننا نختلف بذلك اختلافا جذريا عن كل التنظيمات السياسية الأخرى. ان هذا الاختيار يعني أن العدو رقم واحد، بالنسبة الينا والذي ينبغي أن تتحرك الامكانيات لتصفيته هو النية الاقطاعية التي تعيق تطور مجتمعنا. وفي هذه الحالة، فان هذا المجتمع يصبح بسائر أحزابه وهيآته السياسية وهيآته النقابية، وطبقاته الاجتماعية

موضوع وميدان نشاطنا. وعلينا أن نقرر في كل المستويات وكل الميادين، أشكال العلاقة التي ينبغي أن تقوم بيننا وبين مختلف تعبيرات مجتمعنا، انطلاقا من الهدف الأساسي لحركتنا في المرحلة الراهنة: تصفية الاقطاع والاستبداد.